الموضوع والمحمول مندرجة فيهما وههنا شك وهو ان الايجاب نقيض السلب
فان اختلاف الموجبة والسالبة بحيث يستلزم صدق كل كذب الاخرى
وبالعكس لذاته ومن انكره وقال ان نقيض السالبة سلب السلب و
الايجاب لازم للنقيض كالصدر الشيرازي المعاصر للمحقق الدواني وهو
الافق المبين خرق الاجماع فان اهل المنطق كلهم اتفقوا على ان الايجاب نقيض
السلب حتى قال السيد المحقق ان قول شارح المطالع نقيض كل شيء رفعه باطل
والصحيح رفع كل شيء نقيضه بل خرق الضرورة ايضا فانا اذا لاحظنا مفهوم السلب
والايجاب نحكم باستحالة اجتماعهما صدقا وكذبا لذاتيهما من غير ملاحظة ان سلب
السلب ايضا رفعه فلشيء واحد وهو السلب نقيضان الايجاب وسلب السلب
ومن تشبث بالعينية بين مفهومي الايجاب وسلب السلب لدفع استحالة
تعدد النقيض فقد اخطأ فان تغاير المفهوم اي تغاير مفهوم سلب السلب
والايجاب ضروري وهو حسبي في توجيه الشك ثم الحل من افعال المدح
ومخصوصه قوله ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود في نفسه او لغيره
ولا يضاف الى السلب اصلا فان الرفع من حيث انه رفع غير قابل للرفع
ما لم يلاحظ له نحو من الثبوت فسلب السلب رفع وجود السلب في نفسه
او في غيره وهو اما في قوة الموجبة السالبة الموضوع ان كان رفع وجوده في نفسه
او الموجبة السالبة المحمول ان كان رفع وجوده لغيره فسلب السلب السالبة
نقيض الموجبة السالبة لا السالبة المحصلة التي نقيضها الايجاب فتفكر
وتشكر ولا تلتفت الى ما قيل عليه ان السلب قد لا يضاف الى الوجود بل
الى نفس الماهية على ما يراه شيعة الجعل البسيط فقولكم السلب لا يضاف
الا الى الوجود منقوض لان الحصر اضافي بالنظر الى السلب واضافته الى

سلب السلب

الوجود

الوجود الذي هو الماهية غير ضار في الحصر ولا يلتفت ايضا الى ما يجاب به
من ان تعدد النقائض لشيء واحد انما يستحيل اذا كان متباينين فان ذلك
مفض الى اجتماع النقيضين وارتفاعهما واما اذا كان متساويين فلا
استحالة فيه فسلب السلب والايجاب فيما نحن فيه متساويان فلا
اشكال لان تعدد النقائض لشيء واحد مستحيل مطلقا لان التناقض
نسبة والنسبة لا يكون الا بين اثنين كما مر واعلم ان المحقق الدواني استدل
استحالة تعلق السلب بالسلب بان السلب معنى غير مستقل فلا يضاف
اليه السلب وتشنع عليه من نظر في كلامه بان السلب يتعلق بالايجاب
مع كونه غير مستقل ولم يعلموا ان كلام المحقق الدواني مبني على مذهب
المتاخرين وهو ان النسبة السلبية نسبة بسيطة كالايجابية مغايرة
بالذات لها فالنسبة مطلقا غير صالحة لتعلق السلب ثم ان استحالة
تعلق السلب بالسلب من غير ملاحظة الثبوت عسى ان يكون ضروريا
ولا استدلال ينزع التام عند الله سبحانه ثم النقيضان يختلفان كما
ان كانا محصورتين لكذب الكليتين نحو كل حيوان انسان ولا شيء
من الحيوان بانسان وصدق الجزئيين نحو بعض الحيوان انسان وبعضه
ليس انسانا او جهة فان نقيض الجهة التي هي كيفية النسبة رفع تلك
الكيفية ورفع كيفية كيفية اخرى ومن ثمه اي التناقض بين المطلقتين
الوقتيتين المطلقة الوقتية ما حكم فيها بالنسبة في وقت معين نحو كل قمر
منخسف وقت الحيلولة تخيلا ان هما كالشخصية فكان نقيض ثبوت
شيء للشخص هو سلب ثبوته لذلك الشخص كان نقيض الثبوت
في وقت مخصص سلبه في ذلك الوقت فقد غلط فان الثبوت في
وقت معين نقيضه سلب هذا المقيد وهو رفعه برفع ذلك الوقت

King Saud University
Copyright © King Saud University